



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSN : 2791-092X

Arcif : 0.375

Tax Policy and Its Impact on Economic Growth in Jordan for the Period 2000-2022
2000-2022

السياسة الضريبية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن للمدة

2000-2022

أ.م.د ريبير فتاح محمد
Reber FattaMuhammad
reber.fettah@gmail.com

بشرى مرعي إسماعيل
Bushra Marei Ismail
jwanthiab@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة دهوك

Abstract:

This study explores the pivotal role of tax policy in economic growth. Through a wide-ranging review of existing literature and empirical analysis, the study examines how different tax structures and policies affect economic activity, productivity and comprehensive development. The study identifies the mechanisms through which tax policy affects key economic indicators such as gross domestic product. The study examines the contradictory effects of different types of taxes for the case under study, which is Jordan. Among the many variables that can be included in building the standard model for measuring the impact of tax policy on economic growth, (six) variables were selected to represent the independent variables in the model (tax revenues at current prices of local currency, taxes minus support on products at current prices of local currency, taxes on goods and services, value added of industry and services%, taxes on international trade at current prices of local currency, taxes on income, profits and capital gains at current prices In local currency, taxes on goods and services at current local currency prices), the findings suggest that well-designed tax policies can stimulate economic growth by enhancing resource allocation, encouraging investment, and fostering innovation, while, conversely, poorly structured tax systems may hinder growth by creating economic distortions and disincentives.

Keywords: Economic growth, tax policy, tax incentives, GDP development.

المستخلص:

تستكشف هذه الدراسة الدور المحوري للسياسة الضريبية في النمو الاقتصادي، ومن خلال مراجعة واسعة النطاق للأدبيات الموجودة والتحليل التجريبي، تبحث الدراسة في كيفية تأثير الهياكل والسياسات الضريبية المختلفة على النشاط الاقتصادي والإنتاجية والتنمية الشاملة، وتحدد الدراسة الآليات التي تؤثر من خلالها السياسة الضريبية على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، تبحث الدراسة في الآثار المتناقضة لمختلف أنواع الضرائب، وذلك للحالة قيد الدراسة، والمتمثلة بـ (الأردن) ومن بين العديد من المتغيرات التي يمكن أن تدخل في بناء النموذج القياسي الخاص بقياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، تم اختيار (ستة) متغيرات، لتكون ممثلة للمتغيرات المستقلة في النموذج (إيرادات الضرائب بالأسعار الجارية للعملة

المحلية، والضرائب ناقص الدعم على المنتجات والأسعار الجارية للعملة المحلية والضرائب على السلع والخدمات القيمة المضافة للصناعة والخدمات % والضرائب على التجارة الدولية والأسعار الجارية للعملة المحلية والضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية والأسعار الجارية للعملة المحلية، والضرائب على السلع والخدمات والأسعار الجارية للعملة المحلية)، وتشير الاستنتاجات إلى أن السياسات الضريبية المصممة بشكل جيد يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز تخصيص الموارد وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الابتكار، وعلى العكس من ذلك، قد تؤدي الأنظمة الضريبية سيئة التنظيم إلى إعاقة النمو من خلال خلق تشوهات ومثبطات اقتصادية.

الكلمات الرئيسية: النمو الاقتصادي، السياسة الضريبية، الحوافز الضريبية، الناتج المحلي الإجمالي التنمية.

المقدمة.

أنها إحدى أهم أدوات السياسة المالية والتي لها الأثر البالغ والدور المحوري في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الشاملة للدولة، فمن طريق السياسة الضريبية يمكن التحكم أو التأثير في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم ومستويات الإدخار والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي والتوظيف... الخ. إن دراسة أثر السياسات الضريبية على متغيرات الاقتصاد الكلي يعتبر أمراً بالغ الأهمية لأصحاب القرارات وصانعي السياسات الاقتصادية، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور المحور للسياسات الضريبية في النمو الاقتصادي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات الموجودة والتحليل التجريبي لعينة الدراسة، وتحاول هذه الدراسة الكشف عن الآليات التي تؤثر من خلالها السياسات الضريبية معبراً عنها بمجموعة من المتغيرات على أحد أهم المتغيرات الاقتصادية وهي الناتج المحلي الإجمالي، في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج واستنتاجات متطابقة مع النظرية الاقتصادية؛ حيث أن السياسات الضريبية المصممة بشكل جيد يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وعلى ضوء التحليل النظري ونتائج الجانب العملي توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات وعلى ضوءها تم تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن يستفاد منها أصحاب القرارات وصناع السياسات الضريبية الاستفادة منها لدفع عجلة التقدم الاقتصادي في البلد قيد الدراسة (الأردن).

مشكلة البحث: انطلاقاً من أساسيات النظرية الاقتصادية فإن للسياسة الضريبية آثاراً مختلفة على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومع ذلك فإن واقع السياسة الضريبية في الأردن يشير إلى أنها لم تكن فاعلة في التأثير على بعض المتغيرات، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في معرفة درجة وآليات هذا التأثير في الأردن.

فرضية البحث: للسياسة الضريبية دور محوري في زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من (إيرادات الضرائب، والضرائب ناقص الدعم والضرائب على القيمة المضافة، والضرائب على التجارة الدولية، والضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات) والناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض نظري وتحليل إحصائي لمدى تأثير السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن كعينة للدراسة مع استعراض واقع السياسات الضريبية فيها وتقديم حلول ومقترحات من شأنها زيادة فاعلية هذه السياسات وتعزيز تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية.

حدود البحث: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالفترة الممتدة على السنوات (2000-2020)، أما الحدود المكانية للدراسة تحددت بـ (الأردن).

منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الإستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري وعلى التحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي بناء على البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الدولية.

هيكلية الدراسة: لغرض التأكد من صحة الفرضيات وتحقيق منهجية البحث وبحسب الخطة العلمية المحددة تم تقسيم الدراسة على (مبحثين)، فضلاً عن (المقدمة) و (الخاتمة) التي تضمنت كلاً من (الاستنتاجات والمقترحات)، وتم تقسيم (المبحث الأول): الجانب النظري للسياسة الضريبية على (سبع) فقرات أساسية تضمنت (مفهوم السياسة الضريبية، وأهداف السياسة الضريبية، ومبادئ السياسة الضريبية والآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية، وخصائص السياسة الضريبية في البلدان النامية، والهيكل الضريبية في البلدان النامية، واقع السياسة الضريبية في الأردن. أما (المبحث الثاني): بناء نموذج قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي وتحليل اختباره في الأردن)، فقد تم تقسيمه على (ثلاث) فقرات رئيسة، اشتملت على (وصف

متغيرات النموذج، وبناء النموذج القياسي وعرض الاختبارات، وتحليل وتفسير اختبارات نموذج قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الأردن).

1. المبحث الأول، الجانب النظري للسياسة الضريبية

تمارس السياسة الضريبية دوراً فاعلاً ومؤثراً على كافة الأصعدة (السياسية الاقتصادية والاجتماعية) وتحمل في طياتها اهداف مخططة وبرامج متسقة وإجراءات منظمة بهدف الوصول إلى المرتكزات التي صممت لأجلها والسياسات التي تحيد فلسفة الحكم التي تعتنقها السلطة السياسية، وتتألف السياسة العامة للدول من مجموعة من السياسات الفرعية التي تغطي كافة المجالات. تعد السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية التي هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية لأي دولة وبالتالي فإن السياسة الضريبية هي إحدى سياسات الدول وأدواتها لتحقيق ما يصبو إليه المجتمع من غايات وأهداف عامة، وسنتناول في هذا المبحث عدة جوانب في السياسة الضريبية إبتداءً من المفهوم والنشوء والأهداف والقواعد والأدوات وكذلك نتطرق إلى أهم جوانب السياسة الضريبية في البلدان النامية من هياكل وخصائص ومعوقات وأهداف الإصلاح الضريبي وعليه تم تقسيم هذا المبحث على مجموعة من الفقرات التي شملت (مفهوم السياسة الضريبية، وأهداف السياسة الضريبية، ومبادئ السياسة الضريبية، والآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية، وخصائص السياسة الضريبية في البلدان النامية، والهياكل الضريبية في البلدان النامية) وكما يأتي:

1.1 مفهوم السياسة الضريبية: يشير مفهوم السياسة الضريبية إلى أنها "نهج يصدر وفقاً لخطة مرسومة وموضوعة مقدماً، تهدف إلى توجيه الإيرادات العامة والنفقات العامة لغرض محدد يكيف تلك السياسة"، وبالمقابل عرفت الضريبة بأنها "مبلغ مالي تقوم الدولة باستقطاعه من ثروت الأفراد جبراً وبدون مقابل خاص لدفعه (الصفار، 1983: 4)، كما عرفت السياسة الضريبية بأنها "النهج الذي تتبعه الحكومة تجاه الضرائب، والذي يشمل القواعد واللوائح والإجراءات التي تحكم كيفية جمع الضرائب وإدارتها واستخدامها، وهي تنطوي على اتخاذ قرارات بشأن أنواع الضرائب التي سيتم فرضها، ومعدلات فرضها، والتدابير المتخذة لضمان الامتثال والإنفاذ" (Harrigan, 2018: 78). أما الضريبة، والتي هي مادة السياسة الضريبية فهي؛ "مبلغ مالي تقتطعه الدولة من المكلفين بدفعه لكونهم أعضاء منضوين تحت ادارة سياسية مشتركة هي الدولة لغرض تحقيق الهدف الملقى على عاتقها وهو توفير الخدمات العامة والنهوض بالنمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي" (المهايني، 2003: 260)، والضريبة هي الثمن الذي ندفعه مقابل العيش في مجتمع متحضر، وفي مجتمع عادل، نتوقع ان ندفع نصيبنا العادل، وهذا يعني الطبيعة الإلزامية للضريبة، كأعضاء مسؤولين في مجتمع متحضر (Francis, 2008: 65؛ it، all)، وللضريبة عدة خصائص من أهمها ما يأتي (مصطفى، 2016: 137):

أ. تمثل الضريبة اقتطاعاً نقدياً؛ وذلك لتمييزها عن تسخير الأفراد والسلع، حيث كانت في السابق تجبى وتحصل في صورة عينية كأقتطاع حصة من المحصول الزراعي.

ب. الصفة الإجبارية للضريبة؛ أي أن الملزم بأداء الضريبة غير مخير في دفعها، لأنها واجبة على جميع المكلفين بالقيام بها بقوة القانون.

ج. الصفة القطعية للضريبة؛ أي أن المكلف بأداء الجباية لا يمكنه استرداد المال الذي يدفعه بأي شكل من الأشكال.

د. تقرر الضريبة بدون مقابل؛ أي ان الملزم بأداء الضريبة لا يحصل على منفعة خاصة نظيراً لدفعه للضريبة.

هـ. تقرر الضريبة وفقاً لإمكانية المكلفين.

و. تفرض الضريبة لتحقيق منافع عامة.

عرفت السياسة الضريبية بأنها "مجموعة من الاتجاهات العامة التي تفصح عنها الحكومة بشكل احكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي لتوضيح غرضها ونيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية لمجتمعها" (محمود، 2000: 47)، كما يقصد بالسياسة الضريبية "مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الادوات الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث آثار معينة ولتجنب آثار أخرى لا توائم أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (الدجاوي، 2018: 46) وتعرف، كذلك السياسة الضريبية بأنها "مجموع القرارات التي بموجبها تقرر الحكومة بفرض الضرائب على الفعاليات الاقتصادية، وقيم تلك الضرائب وتعيين الشرائح السكانية أو

العوامل الاقتصادية التي تتحمل عبئ تلك الضرائب" (الشوملي، 2016: 7)، ومن خلال ما تم استعراضه من تعاريف حول السياسة الضريبية فإنه يمكن تعريفها بأنها "الفن الذي يبحث في سلوك السلطة العامة وتمازسه الدولة لتوجيه ضرائبها وفق الأهداف التي تطمح إليه فلسفة الحكم الضريبية. أي أنها "فن استخدام الوسائل الضريبية". ويظهر لنا من منطلق هذه التعاريف أن للسياسة الضريبية صفات عدة تتميز بها، وهي كما يأتي:

أ. أنها مجموعة مترابطة ومتكاملة من القواعد والبرامج والخطط التي تقوم بوضعها الحكومة في سبيل الوصول إلى أهداف معينة.

ب. أنها ضمن سياستها تعتمد في تحقيق أهدافها على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة بحيث يتم تصميمها وتنسيقها مع البرامج والخطط التي تضعها الحكومة.

ج. السياسة الضريبية تعد جزءاً مهماً من السياسة المالية للدولة وبالتالي تصبح جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الساعية لتحقيق أهدافها (حمدالله، 2005: 31-32).

د. وحين الخوض في الحديث عن السياسة الضريبية يجب أن نشير إلى ملاحظات غاية في الأهمية وهي:

هـ. لا يجوز أن ترسم السياسة الضريبية وتصوغ بعيداً عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أن نجاح هذه السياسة في الوصول إلى الأهداف المرجوة، (الاقتصادية)، وينبغي أن تعمل بموجبها كافة جوانب السياسة الاقتصادية في نفس الاتجاه وإلا فأنها سوف تفشل في تحقيقها.

و. من الصعوبة بمكان فصل جوانب السياسة المالية الأخرى عن دور السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية (العبودي، 2015: 26).

من خلال ما سبق يمكن اعتبار السياسة الضريبية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي بموجبها تحقق الدولة برامجها الاقتصادية وتنفذ خططها الاستثمارية وتحسن الخدمات العامة، وتسعى السياسة الضريبية إلى انجاز التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذا فهي تتصف بأنها مجموعة متسعة وشاملة ومترابطة من الخطط تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تعطيها الدولة لأنشطة اقتصادية خاصة؛ بهدف تشجيعها، وهي جزء مهم من ركائز السياسة الاقتصادية للمجتمع، وتسعى إلى تحقيق مقاصدها ومن هنا يتضح أن السياسة الضريبية هي مرآة عاكسة للدولة (العشماوي، 2023: 5). يرى

2.1 أهداف السياسة الضريبية: إن تباين أهداف السياسة الضريبية بين الدول أو داخل الدولة نفسها يعود إلى تنوع تعاريفها، إذ يعتقد البعض أن السياسة الضريبية تعني الظواهر الضريبية. وتوصيف أوجه النشاط المالي على شتى المستويات وهي تسعى إلى تحديد وتبدير كمية الإيرادات الكافية لتلبية احتياجات الاقتصاد وفضلاً عن إحداث التوازن الاقتصادي بقدر المستطاع، وتحقيق العدالة المجتمعية بتوزيع التكاليف العامة على الأفراد حسب إمكاناتهم والاستفادة على السواء من جميع الخدمات. هناك من أن السياسة الضريبية من أهم وسائل السياسة المالية لما تحققه في ميدان التنمية الاقتصادية كعنصر من العناصر التي تؤثر على الفعاليات الاقتصادية، علاوة على كل الأدوار الهادفة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث مفعول كل ضريبة بمجموع الدخل المحلي (العشماوي، 2023: 5). ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية يجب أن تستند السياسة الضريبية على جملة من القواعد، والتي من أهمها:

أ. تعيين الأهداف ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة، ومن خلال مدة زمنية محددة، من دون إغفال الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ب. التنسيق بين السياسة الضريبية وسائر السياسات الاقتصادية، والتقليل من التباينات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية.

ج. التشكيل والمزج المناسب بين وسائل السياسة الضريبية عند تحديد النظام الضريبي (العشماوي، 2023: 5).

إن رسم وتصميم السياسة الضريبية، في المقام الأول، يفترض بها أن تركز على مجموعة أهداف عامة وليس فقط أهداف مالية، فيجب أن تسعى جاهدة لتحقيق مقاصد وأهداف أخرى (سياسية واجتماعية واقتصادية)، وتوظيفها معاً لتحقيق الأهداف العامة، ويمكننا أن نحدد تلك الأهداف العامة ضمن السياسة الضريبية، كما يأتي:

أولاً: الأهداف المالية للسياسة الضريبية: يعد الهدف التمويلي للسياسة الضريبية من أهم الأولويات التي تسعى إليها الحكومة لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية كافة جوانب الإنفاق العام للدولة وتوظيفها بشكل الذي يخدم سياستها الاقتصادية العامة، فالغرض الاساس من فرض الضريبة، في معظم الدول، هو إيجاد تمويل للخزينة العامة، وإذا ما تعارض الهدف المالي للسياسة الضريبية مع باقي الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية فإن الهدف المالي يكون مقدماً على الأهداف الأخرى، حتى تستطيع الدولة من تطبيق سياستها الاجتماعية والاقتصادية، والأفضل أن يكون هنالك تكامل في الأهداف مع بعضها البعض، وأن يحرص واضعي السياسة الضريبية على إيجاد تكامل وترابط لجميع أهدافها (حمدالله، 2005: 39).

ثانياً، الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية: تمثل الأهداف الاقتصادية أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة الضريبية إليها، وتظهر أهمية هذه الأهداف الخاصة بالسياسة الضريبية عبر استخدامها من قبل الدولة كأداة لتوجيه الاقتصاد القومي بتأثيراتها في قرارات (الاستهلاك، والإدخار والاستثمار، والإنتاج) (الدلجوي، 2018: 50).

ثالثاً، الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية: إن مراعاة العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب هي ركن مهم من أركان النظام الضريبي الأفضل، لذا فالبلدان على اختلاف مذاهبها السياسية والاقتصادية تحاول بناء الأمن الاجتماعي من خلال تأمين مقومات الحياة لكل أبنائها وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وذلك بالاعتماد على الضرائب التي تقتطع من ثروات الأغنياء ودخولهم ما يمكنها من الوفاء باحتياجات الفقراء وذوي الدخل المحدود، وذلك بالاعتماد بصفة رئيسة على الضرائب المباشرة على الدخل وبعض أنواع الثروة، وتراعي ظروف وأحوال الممول الشخصية، عند فرض الضريبة، وذلك لإمكان تطبيق مبدأ شخصية الضريبة مع تطبيق مبدأ تصاعد سعر الضريبة واستخدامها، أي الحصيلة الضريبية، في مجالات حيوية وهامة (الصحة والتعليم، والإسكان وتحقيق التنمية الشاملة) (كاظم وآخرون، 2019: 240-241).

رابعاً، الأهداف السياسية للسياسة الضريبية: يؤثر الواقع السياسي بشكل النظم الضريبية من جهة الأهداف التي يطمح النظام الضريبي إلى تحقيقها بما يتضمنه من الصور الفنية وطريقة العمل، حيث يختلف النظام الضريبي من بلد لآخر بحسب اتجاهات نظمها وظروفها السياسية (عبدالحميد، 2014: 25).

3.1 مبادئ السياسة الضريبية: ضمن السياق التاريخي، فإن أول من وضع القواعد والمبادئ الأساسية التي يستند عليها النظام الضريبي السليم هو (آدم سميث)، في كتابه المعروف (ثروة الأمم)، حيث رأى أن هذا النظام لابد من أن يقوم على قواعد أربع، (التحديد، الاقتصاد، المساواة والوضوح)، وهذه القواعد وإن كانت صالحة حتى الآن، إلا أنها اصبحت ناقصة وغير كافية، بمعنى أنها ولوحدها لا تكفي لضمان قيام نظام ضريبي سليم وفاعل وكفء؛ فلقد حدثت تغيرات وتطورات كثيرة منذ أن أطلقها (آدم سميث)، كتزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تزايد النفقات العامة، وتطور تصور العدالة الضريبية، ولم تعد الضرائب محايدة تسعى إلى تحصيل الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة فقط، بل أضحت وسيلة ضرورية وهامة توظفها الدولة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية على مستوى الاقتصاد القومي.

أولاً، قاعدة العدالة: يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ فرض الضريبة؛ لارتباط هذا المبدأ بجانب سياسي وجانب آخر أخلاقي، إذ من الأهمية أن تكون الضرائب عادلة كي يقبلها الممولون، وكذلك تقليل نسبة التهرب الضريبي منها، وعدم العدالة في فرض الضريبة تسبب في قيام الكثير من الثورات، لذا اصبحت العدالة الضريبية مبدأ دستوريا تجتهد الكثير من الدساتير المعاصرة على النص عليه، وينطلق هذا المبدأ أن قدرة المكلف المالية في المشاركة في تحمل الأعباء العامة ويكون إسهام أفراد المجتمع في تحمل التكاليف والأعباء متناسبة مع دخولهم، وعادة يفرق بين العدالة كركن أساس من أركان الضريبة والعدالة كهدف من أهداف الضريبة فالعدالة كركن من أركان الضريبة يقصد بها الأسس التي تنظم قوانين الضريبة في فرضها وتحصيلها ويراعيا القانون الضريبي مع التزام الإدارة الضريبية بها، وأن تتوافق الضريبة مع قدرة المكلف بالدفع أما فيما يتعلق بالعدالة الضريبية كهدف فهي وظيفة الضريبة التي يجب تحقيقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أي أنها الأداة تستخدم لإحداث تعديل في توزيع الثروات والدخول بين فئات وإفراد المجتمع (الحبيب 2010: 91).

ثانياً، قاعدته اليقين والوضوح: يتمثل مضمون هذه القاعدة في أن تكون أحكام القانون شفافة للممول وبسيطة دون غموض، وذلك فيما يخص بتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وبما يتعلق بالنسب التي تقتطع منه ووسيلة دفع الضريبة وكيفية تحصيلها، مع كل ما يتعلق بها من أحكام وأجراءات بحيث تكون معلومة بوضوح ومحددة مسبقاً لدى الممولين (أبو غفة، 2020: 6).

ثالثاً، قاعدة الملائمة: ويقصد بهذه القاعدة ان تكون اجراءات تحصيل الضريبة المرتبطة بأساليب واولقات جباياتها ملائمة لظروف وأوضاع الممول، وتطبيقاً لهذه القاعدة يتوجب ان يكون معيار دفع الضريبة ملائم للمكلف، فاذا كان تحصيل الضريبة الملزمة على المتحصلات الزراعية بعد انتهاء موسم الزراعة، والأرباح التجارية والصناعية بعد تحقيقها مباشرة، وقتها المكلف لا يحس بعبء وثقل الضريبة ويعتبرها بمثابة سد لنفقة من نفقاته الاخرة، وتقسيط الضريبة ممكن اذا كان مبلغ الضريبة كبيراً، ليسهل على الممول دفعه ببسر وسهولة، ويجب على دافعي الضرائب ان يفهموا ويستوعبوا المغزى والمعنى من دفع الضريبة، وأيضاً يجب ان تتوافق مع امكانياتهم المالية وضروفهم (العامري والحلو، 2020: 70).

رابعاً، قاعدة الاقتصاد بالتحصيل: هذه القاعدة يقصد بها ان ما يصرف من النفقات يجيب ان تكون قليلة ومنخفضة إلى ابعد حد ممكن مقارنة بتحصيلها، فليس هناك جدوى من ضريبة تكلف جبايتها نسبة كبيرة وجزء كبير من حصيلتها او يكون البون بين ما يدفعه الممولون وبين ما يدخل الضريبة العامة من جباية ضريبية متدنياً جداً (القيسي، 2015: 129). أما القواعد الحديثة للسياسة الضريبية فتمثل القواعد، أو المبادئ التي أضيفت إلى القواعد التقليدية، مع مرور الزمن وهي تعد إضافة وأثراء للقواعد التقليدية وليست بديلاً عنها، وهي كما يأتي:

خامساً، قاعدة المرونة: وتعني هذه القاعدة زيادة الحصيلة الجبائية تبعاً لزيادة الدخل والثروة (حميدة، 2016: 33) ويقصد بها أيضاً، أن يدعم النظام الضريبي على زيادة جباية الضريبة كلما ارتفع الدخل القومي والعكس صحيح، أي بمعنى أن يكون هناك علاقة ايجابية بين الحصيلة الضريبة والدخل القومي، أي أن يتواءم النظام الضريبي مع التغيرات في الظروف الاقتصادية، فتزيد حصيلة الضريبة في اوقات التضخم وتقل في اوقات الانكماش (غنام وآخرون، 2019: 10).

سادساً، قاعدة الإنتاجية: يعتقد بأن مبدأ الضريبة يستوجب أن يركز على تقديرات الإنتاجية والتي يقصد بها أن تأتي الضريبة بأعلى حصيلة صافية بعد اقتطاع نفقات الجباية من إيرادات الدولة، كي تتمكن الدول من توفير الاحتياجات والمرافق الأساسية للمجتمع، بمعنى أن يكون النظام الضريبي قادراً على توليد عائدات كافية للخزينة، كي لا تلجأ الدولة مضطرة للتمويل بالعجز وتعد هذه القاعدة في الواقع ذات قرب من قاعدة الاقتصاد التي أتى بها (آدم سميث) (آمال 2015: 37)

سابعاً، قاعدة الاستقرار: القصد منها اتسام أحكام النظام الضريبي بالثبات وتجنب التعديلات المستمرة لأحكامه، إذ من شأن التعديلات المستمرة وعدم الثبات في الأحكام أن تؤدي إلى الاخلال بقاعدة اليقين وإضعافها مما ينتج عنه نتائج غير مستحبة لكل من الممول والإدارة الضريبية، لذلك يجب أن يتوافر في الأحكام الضريبية نوع من الثبات والاستقرار بحيث لا تتبدل من وقت لآخر إلا إذا استجد ما هو ضروري.

ثامناً، قاعدة السنوية: يقصد بها أن يحاسب الممول مما حاز عليه من دخل أثناء فترة زمنية مقدرها بسنة وقد تكون هجرية أو ميلادية، ويعتمد ذلك على موازنة الدولة التي يتم إعدادها وتنفيذها على أساس سنوي، والتي تؤلف الضرائب جزءاً منها (غنام وآخرون، 2019: 10).

4.1 الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية: من الصعوبة تعيين الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية بدقة؛ بسبب تدخلات الحياة الاقتصادية وتأثيرها بعوامل عدة متشابكة مع بعضها البعض ومن أبرز آثار السياسة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية انعكاساتها على (الاستهلاك والإدخار، والإنتاج والمستوى العام للأسعار، وإعادة توزيع الدخل) (حمزة، 2017: 36)، وكما يأتي:

أولاً، أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك: تؤثر السياسة الضريبية للدول في الاستهلاك إذا عدت الضرائب استخداماً غير انفاقي للدخل، وتعمل زيادة الضرائب على زيادة الإدخار وتخفيض الاستهلاك والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب، وأن الضرائب غير المباشرة، هي عموماً، تقع على الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، الأمر الذي يجعلها أعظم عبئاً على الفئات ذات الدخل المنخفضة، (الفئات ذات الميل المرتفع للاستهلاك)، أكثر منها على الفئات ذات الدخل المرتفعة (ذات الميل المنخفض للاستهلاك)، والتأثير على الاستهلاك يتوقف على أمرين؛ الأول، هو شكل السلع الاستهلاكية (ضرورية، أو كمالية)، والثاني؛ هو أسلوب فرض هذه الضريبة، مثلاً إن كان بشكل نوعي فإنه قد ينقل معه إلى حد ما تأثيراً سلبياً بإسahاماته بتصاعد العبء على السلع منخفضة السعر، ولاحقاً زيادة العبء على مستهلكيها من أصحاب الدخل المحددة، على عكس إلزامها بأسلوب قيمي، ذلك النمط الذي يزيد العبء على السلع ذات

الأسعار العالية، ومنه قد يتحمل هذا العبء، أكثر من غيرها الطبقات الغنية، والاستهلاك الكلي لأي دولة يتكون من استهلاك عام، (يتوقف على الإنفاق الحكومي) واستهلاك خاص، (الذي بدوره يتوقف على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر)، وعليه فتأثير الضريبة على الاستهلاك الكلي قد يختلف بين خطط الدولة (استخدامها للاستهلاك العام) وبين الاستهلاك والحاجات الخاصة بالأفراد.

ثانياً، أثر السياسة الضريبية على الإدخار، يترتب على فرض الضريبة التأثير على دخول الأفراد بالنقصان وهذا يؤدي إلى تقليص الإنفاق على الاستهلاك، وبالتالي يؤثر على مدخراتهم، فتأثير الضريبة في مقدار الإدخار يكون واحداً بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة المفروضة تؤدي بالأفراد إلى إعادة تخصيص دخولهم المتاحة بين الإدخار والاستهلاك بحسب كل منهما، وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمنفعة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري وبهذا؛ نرى أثر الضريبة على الإدخار ينعكس بحسب (مستوى دخل المكلف، ونمط معيشته وظروفه الاقتصادية) عموماً (خضرة وخديجة، 2022: 44).

ثالثاً، أثر السياسة الضريبية على الإنتاج، تؤدي الضرائب إلى تخفيض قدرة الأفراد على العمل، فتتقلص بذلك قدراتهم على الإنتاج، وهذا يكون عندما تعمل الضرائب على التقليل من استهلاكهم الملح، أو إلى حرمانهم من جزء من الدخل الذي كان يحدد للتعليم أو العلاج أو غيره وهذا الاحتمال يقود إلى أن تقرر أغلب التشريعات إعفاءات لمراعاة الأعباء العائلية والأعباء المعيشية في مجال ضرائب الدخل بحددها الأدنى، وكذلك، منع فرض ضرائب على استهلاك السلع الضرورية، فضرريبة الإنتاج لها أثر إيجابي باعتقاد فقهاء المالية الكلاسيكيين، إذ تدفع العامل إلى بذل أقصى جهد لتعويض ما تم استقطاعه من خلال الضريبة، وتدفع بصاحب المشروع إلى زيادة انتاجه، وتعد هذه المقولة صحيحة لو كانت الضرائب ثمنها محدد (قدورة، 2012: 141-142).

رابعاً، أثر السياسة الضريبية على الاستثمار، في أي مجتمع يعتمد حجم الاستثمار على عاملين رئيسيين هما (سعر الفائدة في السوق، والربح الذي يتحقق من خلال الاستثمار) فالضريبة، هنا، تعد عاملاً ذات تأثير حيوي ومهم على الاستثمار وحجمه من خلال تأثيرها على مقدار الأرباح، إذ تظهر علاقة موجبة بين حجم الاستثمار من جهة ومقدار الأرباح؛ إذ أن ارتفاعها يؤدي إلى تدني حجم الاستثمارات بشكل مباشر بسبب خفضها لأرباح المنظمين، كما أن للضريبة أثر ملحوظ على حجم الاستثمار عن طريق سعر الفائدة السائد في الأسواق حيث أن فرض الضريبة يؤثر على مقدار الأرباح إذا كان سعر الفائدة في السوق أكبر من نسبة الأرباح فسيؤدي ذلك إلى اتجاه رؤوس الأموال نحو الإدخار، وهذا بدوره يقلص من الاستثمار، وبالعكس (حمدالله، 2005: 67).

خامساً، أثر السياسة الضريبية على المستوى العام للأسعار، القت المالية العامة ونظرياتها الحديثة الضوء على أهمية الضريبة كأداة مؤثرة في نطاق المالية العامة الوظيفية لتمكين الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فزيادة محصلة الضريبة تؤدي إلى تقييد الإنفاق الخاص، وبالأخص في مجال الاستهلاك والحد من التضخم، وأيضاً تقلص حصيلة الضريبة يؤدي إلى منع انخفاض أسعار مستوى الإنفاق النقدي الكلي، وذلك بافتراض عدم تغير المستوى العام للإنفاق (زهير، 2019: 65).

سادساً، أثر السياسة الضريبة على توزيع الدخل، تحاول الدول جاهدة للحد من العجز في موزاناتها، وذلك باتباع سياسات مالية انكماشية ستؤثر سريعاً على مستوى الطلب الكلي، والعكس من ذلك عندما تستخدم سياسة تصحيح هيكلية الحوافز والتكيف الإداري والإصلاح الإداري، إذ تحتاج لمدة طويلة نسبياً للتأثير في العرض الكلي، كما أن الحكومة تستخدم السياسة المالية وأدواتها من خلال تخفيض الإنفاق العام الذي من شأنه يقود إلى إحداث حالة انكماشية تؤدي إلى الكساد والركود وذلك لعدة أسباب، منها؛ (تدنية الأجور الحقيقية وإن زادت الأجور الإسمية، وهي تزيد بشكل أقل من مستوى التضخم، والتخلص من العمالة الزائدة وتدنية معدلات التشغيل، وتدهور الإنفاق الاستثماري العام وأثره السلبي على النشاط الاقتصادي)، وفي هذه الحالة فإن السياسات الضريبية التي يجب اتباعها تتمثل في زيادة الضرائب غير المباشرة من الدعم على بعض السلع الضرورية (الاستهلاكية، والخدمات الاجتماعية)، وإن اتباع الدول لتلك السياسات الضريبية التقشفية لعجز الموازنة العامة ما يعمل على رفع الأسعار والحد من إمكانية الأفراد على تأمين احتياجاتهم الأساسية، والتي

تحقق أرباح طائلة للمنتجين مما يعود بالسلب على آليات توزيع الدخل والثروة، وانحدار مستوى دخل الشرائح السكانية المتوسطة (الوادية، 2018: 24). ومن الملاحظ أن تلك الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض الضرائب المتنوعة قد تتحقق دون أن تعتمد إليها الحكومة فعلاً؛ فحتى لو كان القصد من الضريبة هو الهدف المالي فقط، فإن فرضها كان لابد أن يستتبع سلسلة من الآثار الاقتصادية على مستويات (الاستهلاك والإدخار والإنتاج)، فضلاً عن (المستوى العام للأسعار، وإعادة توزيع الدخل).

5.1. خصائص السياسة الضريبية في البلدان النامية: لكون الضريبة تعد من الأدوات المالية التي تستطيع الدولة عن طريقها التأثير في السياسة الاقتصادية، فمن المهم استخدامها لتحقيق مقاصدها لذا في هذه البلدان يجب أن يتناغم هيكلها الاقتصادي مع نظامها الضريبي ويتفاعل معه، وسوف نستعرض أهم ملامح وخصائص النظم الضريبية في البلدان النامية، وكما يأتي:

أولاً، انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي، حيث يتراوح معدل الاقتطاع الضريبي إلى الناتج القومي في البلدان النامية بين (10%، 25%) وهذا الأمر يعود إلى ما يأتي:

أ. تناسب الضرائب وأهميتها مع أهمية القطاعات الاقتصادية؛ حيث أن الكثير من البلدان النامية تعتمد على الزراعة بشكل كبير مما يرفع أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصيلة الضريبة الزراعية مع ذلك ستكون ضئيلة (Mills, 2017: 2).

ب. أن أغلب الدول النامية تتنافس في تقديم إعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية؛ وذلك لأحتياجها إلى مصادر لتمويل خطط التنمية (المهاني، 2003: 268).

ج. ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة؛ فانخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة أمام انخفاض الدخل الفردي والقومي في البلدان النامية يعمل على أن تجد البلدان النامية نفسها مجبرة على الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، وإن استناد الدول النامية عليها جعل منها ميزة أساسية تنسم بها؛ وهذا عائد إلى إنفاق الأفراد القسم الأعظم من دخولهم على السلع الاستهلاكية، فضلاً عن زيادة نسبة مشاركة التجارة الخارجية في الناتج القومي الإجمالي، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب الكمركية (الخطيب وآخرون، 2003: 42).

ثانياً، انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة: وهذا يشمل كل مصادرها، ولاسيما الضرائب التصاعدية التي تصنف من الضرائب العادلة، ولكنها في البلدان النامية تنعدم، وذلك أمر عائد لاعتماد الضرائب المباشرة أساساً على الثروات والدخول (مختار، 2016: 37).

ثالثاً، انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والوعي الضريبي، وذلك يعني عدم توافر العناصر الإدارية والتنظيمية الكفوءة الموجبة لتنفيذ أحكام وقوانين الضرائب، وذلك من خلال، حصر الممولين وتقدير وجباية ما يجب عليهم وهذا الأمر يتطلب جهازاً كفوءاً من العناصر القادرة على مراجعة ما يقدمه الممولون من إثباتات، وربط الضريبة بالإمكانات الشخصية لكل ممول، فضلاً عن تهرب الممولين عن تسديد الضريبة؛ لقلة إدراكهم لأهمية إنتاجية الإنفاق الحكومي الذي يستلزم من طرفهم لزوم دعمه بوفرة الضريبة اللازمة لتمويله (طاقة ومحمد، 2007: 129).

6.1. الهياكل الضريبية في البلدان النامية: الهيكل الضريبي هو عبارة عن مجموعة من الضرائب المطبقة (العركوب وسامي، 2005: 139)، في زمن معين وفي دولة معينة، والهياكل الضريبية تتشابه في أغلب البلدان النامية من حيث، تنوع الضرائب المكونة لها مع أنها تتباين في الأهمية النسبية لكل مكون، وهذا بحسب تأثرها بعدة قضايا، (اقتصادية، واجتماعية، وفنية وإدارية)، ويمثل واقعاً يتمثل في البيئة نفسها، وفي الاقتصادات النامية من الصعوبة بكان فرض ضرائب الدخل على أرباح الاستغلال الزراعي، والمشرع الضريبي يجد نفسه ملزماً على الاعتماد على الضرائب العقارية، وكذلك يصبح الاعتماد على التجارة، الخارجية لاستيراد السلع المصنعة والاستهلاكية في هذه الاقتصادات، ولذلك تحتل الضرائب الكمركية، ولاسيما الضرائب على الواردات المركز الثاني، وأحياناً تحتل المركز الأول في هيكل النظام الضريبي في هذه البلدان، وتعد أهمية

الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية ضئيلة لصغر حجم القطاعين الصناعي والتجاري وتمتاز الضرائب على الدخل، أيضاً، بقلة أهميتها لاستحالة تطبيقها على معظم أنواعه إدارياً، ومن أهم أنواع الضرائب التي يتضمنها الهيكل الضريبي في البلدان النامية هي الضرائب غير المباشرة والضرائب غير المباشرة غير تلك الضرائب التي يدفعها الممول ومن ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر وفي النهاية يقع عبئها على المستهلك بشكل غير مباشر من خلال رفع سعر السلعة المستوردة، أو المنتجة (حمدان وآخرون، 2011: 166)، وتواجه البلدان النامية تحديات كبيرة عند محاولتها بناء أنظمة ضريبية فاعلة، وذلك عائد إلى مجموعة من الأسباب، وكما يأتي:

أولاً، محدودية القدرة في مجال تحليل السياسة الجبائية: إذ أن من شأن مضاعفة الشفافية والتشاور بشأن القضايا الضريبية، ولاسيما تحسين ووضوح فاعلية الإنفاق العام الممول من الضرائب أن تحفز الثقة التي يستند عليها الامتثال الطوعي للضريبة، فضلاً عن الالتزام السياسي الدائم الذي يقتضي أعلى مستوى على أهمية الإصلاح العميق، الذي يتحتم عندئذ ترسيخه وتوطيده تفادياً للرجوع إلى الخلف.

ثانياً، أغلب العاملين في هذه البلدان يعمل في الزراعة أو المشاريع الصغيرة غير الرسمية، ونادراً ما يحصلون على أجر مستقر ومنظم، لذا فإن أرباحهم تتباين والكثير منها يدفع نقداً، فيكون من الصعب حساب قاعدة ضريبة الدخل.

ثالثاً، من الصعوبة بمكان انشاء ادارة ضريبية حيوية دون وجود موظفين ومدرّبين ومتعلمين جيداً وكذلك عندما يكون هناك نقص في الاموال لدفع مرتبات مناسبة للعاملين وكذلك صعوبة حوسبة العملية.

رابعاً، الهيكل الضريبي غير الرسمي للاقتصاد: إن دوائر الضرائب والاحصاء تواجه عقبات في إنتاج إحصاءات موثوقة، وهذا النقص في البيانات يمنع صانعي السياسة الضريبية من التقييم المستقبلي للتغيرات الرئيسية في النظام الضريبي، لذا يفضل في أغلب الأحيان التغيرات الهامشية على التغيرات الهيكلية الجوهرية (Tanzi 2001: 27).

خامساً، يميل الدخل إلى التوزيع غير العادل داخل الدول النامية: والعقبات المتعلقة بإدارة الضرائب في البلدان النامية لا تؤدي إلى مصاعب في زيادة الإيرادات الحالية فقط وإنما أيضاً هي تولد تحديات كبيرة عند التفكير في تنبؤ سياسات تشجع على معدلات نمو اقتصادي أسرع (Gordon 2009: 12).

7.1 واقع السياسة الضريبية في الأردن. يتشكل واقع السياسة الضريبية في الأردن من خلال عوامل مختلفة بما في ذلك (الظروف الاقتصادية، واحتياجات الإيرادات الحكومية، والاعتبارات الاجتماعية والمؤثرات الدولية) ومن أهم مكونات الهيكل الضريبي للأردن:

أ. ضريبة الدخل: يفرض الأردن ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، وتختلف الأسعار الضريبية بحسب فئات الدخل وطبيعة العمل.

ب. ضريبة المبيعات: هناك ضريبة عامة على المبيعات تطبق على معظم السلع والخدمات وبنسب متفاوتة بحسب فئة السلع.

ج. الرسوم الجمركية: يتم فرض الضرائب على السلع المستوردة، والتي تشكل مصدراً هاماً لإيرادات الحكومة. وأجرى الأردن العديد من الإصلاحات الضريبية في السنوات الأخيرة لزيادة الإيرادات وخفض العجز في الميزانية وتلبية متطلبات صندوق النقد الدولي، وتضمنت هذه الإصلاحات (توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة معدلات الضرائب، وتحسين إدارة الضرائب وإنفاذها) (Ministry of Finance, Jordan, 2021). ويواجه الأردن تحديات اقتصادية، بما في ذلك (ارتفاع معدلات البطالة، وبطء النمو الاقتصادي)، مما يؤثر، سلباً، على (السياسة الضريبية، وتوليد الإيرادات)، وهناك مشكلات تتعلق بـ (التهرب الضريبي، والامتثال الضريبي)، والتي تحاول الحكومة معالجتها من خلال (الإصلاحات، وإجراءات التنفيذ الأكثر صرامة)، وأدت الإصلاحات الضريبية، ولاسيما تلك التي (تزيد الضرائب، أو تلغي الدعم)، إلى استياء عام واحتجاجات، ويشكل تحقيق

التوازن بين (احتياجات الإيرادات، والاستقرار الاجتماعي) تحدياً كبيراً (Abu-Lila and Abu-Dieyeh 2020: 67-69). تتأثر السياسة الضريبية في الأردن بالتزاماتها تجاه المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي يقدم المساعدة المالية المشروطة ببعض الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك تغييرات السياسة الضريبية، وتعتمد الحكومة بشكل كبير على عائدات الضرائب لتمويل (الخدمات العامة، ومشاريع التنمية) ومع ذلك، فإن الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة تعني أن السياسة الضريبية يجب أن تركز، كذلك، على خفض الدين العام (International Monetary Fund-IMF, 2019).

المبحث الثاني، بناء نموذج قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي وتحليل

اختباراته في الأردن، يعد دور السياسة الضريبية في تشكيل النمو الاقتصادي موضوع اهتمام ونقاش كبير بين الاقتصاديين وصانعي السياسات والباحثين، وإن فهم كيفية تأثير الأشكال المختلفة للضرائب على الأداء الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لصياغة السياسات التي تعزز النمو المستدام والتنمية، ويهدف هذا المبحث إلى بناء واختبار نموذج لقياس تأثير السياسات الضريبية المختلفة على النمو الاقتصادي، وتوفير رؤى يمكن أن توجه قرارات السياسة. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، سنعمل، أولاً، على وصف المتغيرات الرئيسية التي سيتم استخدامها في النموذج، وتشمل هذه المتغيرات مجموعة من السياسات الضريبية والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالتحليل، ويتمثل المتغير التابع في نموذجنا بـ (النمو الاقتصادي)، معبراً عنه بـ (نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي)، ويتيح لنا هذا المقياس التقاط الأداء الاقتصادي العام لبلد ما بعملة موحدة، مما يسهل المقارنة عبر دراسات الحالة المختلفة. ولتمثيل المتغيرات المستقلة في نموذجنا، اخترنا ستة مؤشرات رئيسية لـ (السياسة الضريبية) وتشمل هذه المؤشرات (الإيرادات الضريبية، والضرائب ناقص الدعم على المنتجات، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية، والضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية وأخيراً الضرائب على السلع والخدمات بأسعار العملة المحلية الجارية)، ويجسد كل من هذه المتغيرات جانباً مختلفاً من (السياسة الضريبية)، مما يسمح بإجراء تحليل شامل لتأثيرها الفردي والجماعي على (النمو الاقتصادي). وسيتم تطبيق النموذج على (الأردن) كحالة دراسية، وقد تم اختيارها لوفير منظور واسع للعلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي، فمن خلال دراسة هذه الحالة الدراسية سنعمل على تحديد الأنماط واستخلاص النتائج التي تكون خاصة بالسياق والتي تكون قابلة للتعميم. ويتضمن بناء النموذج القياسي تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة بشكل واضح وإقامة العلاقات بينها من خلال التقنيات الإحصائية، وستتضمن هذه العملية تقديم الاختبارات المستخدمة للتحقق من صحة النموذج، وضمان متانته وموثوقيته، وبهذا يضع هذا المبحث الأساس لإجراء فحص مفصل ومنهجي لكيفية (تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي) ومن خلال بناء واختبار نموذج شامل، نسعى إلى الإسهام برؤى في البحث المستمر حول (السياسة الاقتصادية وآثارها على النمو والتنمية). ولهذا؛ تم تقسيم (المبحث الثاني) على مجموعة من الفقرات التي شملت (وصف متغيرات النموذج، وبناء النموذج القياسي وعرض الاختبارات وتحليل وتفسير اختبارات نموذج قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الأردن) وكما يأتي:

1.2 وصف متغيرات النموذج: عند دراسة تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي من الممكن دراسة العديد من المتغيرات المستقلة في مجال السياسة الضريبية، ويمكن لهذه المتغيرات أن توفر تحليلاً شاملاً لكيفية تأثير الجوانب المختلفة للضرائب على النمو الاقتصادي، وفيما يأتي بعض المتغيرات المستقلة الرئيسية التي يمكن إدخالها، أو تضمينها، إلى النموذج القياسي الممثل، أو المعبر عن العلاقة، وبحسب النموذج، الذي سيتم عرضه لاحقاً، يمكن مناقشة مجموعة من المتغيرات، على وفق إطار مفاهيمي، والتي يمكن أن تفسر العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي، وكما يأتي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي: "الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product GD" هو "إجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما في فترة معينة وهو يشمل قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، ويتم قياسها عادة على أساس سنوي أو ربع سنوي، ويستخدم كمؤشر أساس للأداء الاقتصادي للبلد" (Mankiw, 2020: p.515)، وهو أيضاً؛ "مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، فضلاً عن أي ضرائب على المنتجات، ومطروحاً منه أي إعانات

غير مدرجة في قيمة المنتجات، وهو مقياس شامل للنشاط الاقتصادي العام للدولة ومؤشر أساس لصنع السياسات الاقتصادية" (Blanchard and Johnson, 2017: p.22)، ويشير إلى "المقياس النقدي للقيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة، ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام ثلاثة أساليب: (الإنتاج أو الناتج، والدخل، والإنفاق)، وكل منها يقدم منظوراً مختلفاً للنشاط الاقتصادي" (Samuelson, 2010: p.54).

ثانياً، النمو الاقتصادي: يعبر "النمو الاقتصادي، Economic Growth" عن "الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد على مدار فترة زمنية، ويتم قياسه عادة من خلال الارتفاع في "الناتج المحلي الإجمالي للبلد، Gross Domestic Product GDP"، أو "الناتج القومي الإجمالي، Gross National Income" وهو مؤشر رئيس للصحة الاقتصادية والازدهار" (Mankiw, 2020: p.243) وهو، كذلك؛ "العملية التي تزيد من خلالها ثروة الأمة بمرور الوقت وهو ينطوي على زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة لكل فرد من السكان على مدى فترة من الزمن، مدفوعة بعوامل مثل استثمار رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وتوسيع القوى العاملة" (Blanchard & Johnson, 2017, p.325) وهو يمثل "الزيادة المستمرة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات بمرور الوقت وعادة ما يتم قياسه كمياً على أنه النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعكس قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد وتلبية احتياجات ورغبات سكانه" (Samuelson, 2010, p.502).

ثالثاً، إيرادات الضرائب بالأسعار الجارية للعملة المحلية: تشير "إيرادات الضرائب بوحدة العملة المحلية الجارية، (Tax Revenue, Current LCU)" إلى التحويلات الإجبارية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة باستثناء الغرامات والجزاءات ومعظم إسهامات الضمان الاجتماعي تعد المبالغ المستردة أو تصحيحات الإيرادات الضريبية المحصلة بشكل خاطئ إيرادات سلبية (Index Mundi, 2019: p.1)، وتشمل الإيرادات الضريبية، المقاسة بالعملة المحلية الجارية، المتحصلات النقدية من الضرائب والإسهامات الاجتماعية وأشكال الإيرادات الأخرى مثل الغرامات والرسوم والإيجارات والدخل من العقارات أو المبيعات، ولكنها لا تشمل المنح، ويعتمد هذا المؤشر على أساليب المحاسبة على أساس الاستحقاق، والتي تعكس جميع الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المالية الحكومية خلال فترة معينة (WB, 2024: p.1)، كما تشمل الإيرادات الضريبية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) جميع التحويلات الإجبارية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة باستثناء الغرامات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي على وجه التحديد، ويتم التعامل مع المبالغ المستردة وتصحيحات الضرائب المحصلة بشكل خاطئ على أنها إيرادات سلبية (IMF, 2019: p.1).

رابعاً، الضرائب ناقص الدعم على المنتجات بالأسعار الجارية للعملة المحلية: تعبر "الضرائب على المنتجات بالعملة المحلية الجارية (Taxes on Products, Current LCU)" عن "إجمالي مبلغ الضرائب المفروضة على المنتجات داخل بلد ما خلال فترة محددة، ويتم قياسها بوحدة العملة المحلية الجارية، وتشمل هذه الضرائب ضرائب القيمة المضافة، ورسوم الإنتاج والضرائب الأخرى المرتبطة مباشرة بإنتاج وبيع السلع والخدمات" (OECD, 2009: p.243)، أما "دعم المنتجات، بالعملة المحلية الجارية، (Subsidies on Products, Current LCU)"، فيمثل "المبلغ الإجمالي للدعم المقدم من الحكومة للمنتجين أو المستهلكين للسلع والخدمات داخل بلد ما خلال فترة محددة، مقاساً بوحدة العملة المحلية الجارية، ويمكن أن تشمل الإعانات المدفوعة مباشرة، أو الإعفاءات الضريبية، أو غيرها من أشكال المساعدة المالية التي تهدف إلى خفض تكلفة الإنتاج أو الاستهلاك" (OECD, 2009: p.243)، ويتم حساب مؤشر "الضرائب ناقص الدعم على المنتجات بالعملة المحلية الجارية" (Taxes Less Subsidies on Products, Current LCU)، على أنه "الفرق بين الضرائب على المنتجات والدعم على المنتجات بوحدة العملة المحلية الجارية ويعكس صافي الأثر للسياسات الحكومية المتعلقة بالسلع والخدمات، حيث تشير القيمة الموجبة إلى أن الضرائب تتجاوز الدعم والقيمة السالبة تشير إلى عكس ذلك" (OECD, 2009: p.244).

خامساً، الضرائب على السلع والخدمات القيمة المضافة للصناعة والخدمات: يطلق مفهوم "الضرائب على السلع والخدمات، Taxes on Goods and Services" على "إجمالي مبلغ الضرائب المفروضة على السلع والخدمات داخل الاقتصاد خلال فترة محددة. وتشمل هذه الضرائب عادة ضرائب

القيمة المضافة، ورسوم الإنتاج، وضرائب الاستهلاك الأخرى المفروضة في مراحل مختلفة من الإنتاج والتوزيع" (IMF, 2014: p.23) ويقاس مؤشر "القيمة المضافة للصناعة والخدمات، Value Added of Industry and Services %" "القيمة المضافة بواسطة الصناعات والخدمات مقارنة بإجمالي الناتج أو القيمة الإجمالية للإنتاج داخل الاقتصاد، وهو يعكس مساهمة الصناعات والخدمات في النشاط الاقتصادي العام، وغالباً ما يتم التعبير عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي القيمة المضافة" (OECD, 2019: p.102) وبحسب مؤشر "الضرائب على السلع والخدمات النسبة المئوية للقيمة المضافة للصناعة والخدمات"، المركب "نسبة الضرائب على السلع والخدمات إلى القيمة المضافة بواسطة الصناعات والخدمات في الاقتصاد، ويقدم نظرة حول العبء الضريبي المتعلق بالناتج الاقتصادي الناتج عن القطاعات الصناعية والخدمية" (Eurostat, 2020: p.135).

سادساً: الضرائب على التجارة الدولية والأسعار الجارية للعملة المحلية، إن الضرائب على التجارة الدولية بالأسعار الجارية للعملة المحلية، (Taxes on International Trade, Current LCU)، تشير إلى "إجمالي مبلغ الضرائب المفروضة على معاملات التجارة الدولية، مثل التعريفات الجمركية والرسوم الجمركية، مقاسة بوحدة العملة المحلية الجارية، وتُفرض هذه الضرائب عادةً على الواردات والصادرات لتنظيم التدفقات التجارية وتوليد إيرادات للحكومة" (OECD, 2009: p.247)، كما يشير هذا المصطلح إلى "إجمالي مبلغ الضرائب، بما في ذلك التعريفات الجمركية والرسوم الجمركية، المفروضة على الواردات والصادرات في فترة معينة، معبراً عنها بوحدة العملة المحلية الجارية، وهو بمثابة مؤشر اقتصادي مهم يعكس السياسة التجارية للبلد وتوليد الإيرادات من أنشطة التجارة الدولية" (Eurostat, 2020: p.153)، ويشمل هذا المؤشر جميع الضرائب، بما في ذلك التعريفات والرسوم الجمركية، المفروضة على السلع والخدمات المتداولة دولياً، مقاسة بوحدة العملة المحلية السائدة وقت القياس، وهو عنصر حاسم في الإيرادات الحكومية ويؤثر على تكلفة السلع المستوردة والمصدرة (IMF, 2014: p.105).

سابعاً: الضرائب على الدخل والأرباح والأسمالية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية): يعبر مؤشر "الضرائب على الدخل والأرباح والأسمالية بالعملة المحلية الجارية on Income, Profits, and Capital Gains, Current LCU"، عن "إجمالي مبلغ الضرائب المفروضة على الدخل والأرباح، (بما في ذلك أرباح الشركات)، والأرباح الرأسمالية داخل الاقتصاد خلال فترة محددة، مقاسة بالعملة المحلية الجارية Taxes يفرض هذه الضرائب عادةً على الأفراد والشركات والمستثمرين بناءً على دخلهم ومكاسبهم (OECD, 2009: p.249)، ويوضح مؤشر "الضرائب على الدخل والأرباح والأسمالية بالعملة المحلية الجارية" إجمالي مبلغ الضرائب التي تجمعها الحكومات على أشكال الدخل المختلفة، بما في ذلك الأجور والرواتب وأرباح الأعمال والأرباح الرأسمالية، معبراً عنها بالعملة المحلية الجارية، وهو يعكس السياسة المالية الرامية إلى إعادة توزيع الدخل وتمويل النفقات العامة (IMF, 2014: p.107)، ويشمل هذا المؤشر جميع الضرائب المفروضة على الدخل الذي يحصل عليه الأفراد والشركات، بما في ذلك الضرائب على أرباح الشركات والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات، مقاسة بسعر صرف وحدة العملة المحلية السائدة في السوق (Eurostat, 2020: p.156).

ثامناً: الضرائب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية، يشير مصطلح "الضرائب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية، (Taxes on Goods and Services, Current LCU إلى "إجمالي مبلغ الضرائب المفروضة على السلع والخدمات داخل الاقتصاد خلال فترة محددة، ويتم قياسها بوحدة العملة المحلية الجارية، وتشمل هذه الضرائب عادةً ضرائب القيمة المضافة، ورسوم الإنتاج وضرائب الاستهلاك الأخرى المفروضة في مراحل مختلفة من الإنتاج والتوزيع" (OECD, 2009: p.243)، وتبين "الضرائب على السلع والخدمات بوحدة العملة المحلية الجارية"؛ "إجمالي مبلغ الضرائب التي تجمعها الحكومات على السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة محلياً، معبراً عنها بوحدة العملة المحلية الجارية، فهي تُمثل مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية وتؤثر على أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد" (IMF, 2014p.109) وتشمل "الضرائب على السلع والخدمات بالعملة المحلية الجارية" جميع الضرائب المفروضة على إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، مقاسة بوحدة العملة المحلية السائدة وقت القياس، وتشمل الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة والرسوم غير المباشرة وضرائب المبيعات (Eurostat, 2020: p.139). كذلك يمكن

أن تشمل المتغيرات المستقلة الداخلة ضمن نموذج أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي مجموعة واسعة من العوامل ضمن السياسة الضريبية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي، ومن خلال تحليل هذه المتغيرات، ويمكن تقييم الآثار المباشرة، وغير المباشرة، للسياسات الضريبية على النمو الاقتصادي وبطبيعة الحال ليس من السهولة بمكان أخذ كافة ما ذكر من متغيرات؛ وذلك يعود إلى جملة من المعوقات تتمثل في (وجود بعض المتغيرات النوعية، اللاكمية، والتي تحتاج إلى متغيرات أخرى تعبر عنها، أو ما يعرف بالمتغيرات الوسيطة)؛ وهذا الأمر سيعقد من عمليات قياس التأثير في النموذج، وفي دقة نتائجه، إلى حد ما) فضلاً عن ذلك (صعوبة الحصول على بعض البيانات الخاصة بالمتغيرات التي تم ذكرها)؛ وذلك لعدم قيام البلدان النامية (لضعف هياكل مؤسسات الإدارة الضريبية، وعدم رقمنة بياناتها ولاسيما الضريبية منها) باحتساب مثل تلك المعدلات أو النسب، أو ابتعاد بياناتها الضريبية عن واقع اقتصادها القومي.

2.2 بناء النموذج القياسي وعرض الاختبارات. يعد توظيف البيانات من خلال بناء نموذج قياسي للحالة الدراسية ومن ثم عرض الاختبارات وتفسير النتائج وتحليلها أمراً أساسياً في عملية البحث العلمي، مما يمكن من خلاله استخلاص رؤى ذات معنى من البيانات المجمعة، حيث تعمل الإحصائيات على تلخيص واستكشاف مجموعة الفرضيات، واختبار تحقيقها وصولاً إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيق الأهداف الموضوعية، وفي هذا المجال سيتم التعمق في التقنيات الإحصائية المستخدمة لحساب المقاييس لغرض تحديد "أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي"، حيث يعد تحليل البيانات هو البوتقة التي يتم فيها تحويل البيانات الأولية إلى رؤى قابلة للتنفيذ، حيث سيتم تحليل البيانات المجمعة على وفق أسلوب كمي يقوم على استخدام عدد من البيانات الرقمية الخاصة بالبلدان قيد الدراسة، ويعد هذا الجزء من الدراسة نقطة تحول مفصلية؛ لأنه يقدم نتائج قدر كبير من جمع البيانات والتحليل الدقيق والتفسير، ويتم عرض النتائج التجريبية من البحث ومناقشتها، مما يوفر رؤية للعلاقة المعقدة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي. إن الهدف الرئيس يتمثل في إجراء دراسة تجريبية لقضايا البحث والفرضيات المقدمة، ومحاولة توضيح الفروق الدقيقة المحيطة ب(أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي) عن طريق الفحص المنهجي للبيانات، ودعم الحجج بالأساليب الكمية وسيتم فيما يأتي تقديم ملخص شامل لكيفية بناء النموذج القياسي لتقدير العلاقة الخاصة بقياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، فضلاً عن تقديم تحليل للاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها من خلال النموذج القياسي المقدر، وتم اختيار مجموعة من المتغيرات التي ذكرت لتمثل مجموعة المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي إلى جانب المتغير التابع المعبر عن (النمو الاقتصادي)، وسيوفر النموذج المحدد طريقة منظمة لتحليل تأثير الأبعاد المختلفة للسياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، ومن خلال تقدير المعاملات بعناية وإجراء اختبارات تشخيصية شاملة، يمكن الحصول على رؤى حول كيفية تأثير الجوانب المختلفة للسياسة الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكما يأتي:

أولاً: المتغير التابع Y₁، لغرض قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، تم التعبير عن النمو الاقتصادي بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الجارية للدولار أمريكي أمريكي، وذلك للحالة قيد الدراسة (الأردن).

ثانياً: المتغيرات المستقلة. من بين العديد من المتغيرات التي يمكن أن تدخل في بناء النموذج القياسي الخاص بقياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، تم اختيار (ستة) متغيرات لتكون ممثلة للمتغيرات المستقلة في النموذج وكما يأتي:

- **X1:** إيرادات الضرائب بالأسعار الجارية للعملة المحلية. **X2:** الضرائب ناقص الدعم على المنتجات بالأسعار الجارية للعملة المحلية. **X3:** الضرائب على السلع والخدمات (القيمة المضافة للصناعة والخدمات) **X4:** الضرائب على التجارة الدولية بالأسعار الجارية للعملة المحلية **X5:** الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية بالأسعار الجارية للعملة المحلية. **X6:** الضرائب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية. ولذلك؛ يمكن صياغة نموذج قياس مدى تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، والممثل ب(نمو الناتج المحلي الإجمالي)، كما يأتي:

$$Y = f(X_1 + X_2 + X_3 + X_4 + X_5 + X_6) \dots\dots\dots (1)$$

وبهذا؛ يمكن صياغة النموذج التقديري الخاص بقياس مدى تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي والمعبر عنه ب (نمو الناتج المحلي الإجمالي)، كما يأتي:

$$\hat{y} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + U \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

- α : يعبر عن "حد التقاطع في معادلة الانحدار"، وهو يمثل القيمة المتوقعة ل (Y) عندما تكون كافة المتغيرات المستقلة ($X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6$) تساوي الصفر، وبمعنى آخر، هي القيمة الأساسية ل (Y) دون تأثير أي متغيرات توضيحية (مستقة).

- β_1 : هو معامل (X_1)، (إيرادات الضرائب بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، وهو يمثل التغير في المتغير التابع (Y) لتغير وحدة واحدة في (X_1)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، و ($\beta_1 X_1$) هو حاصل ضرب المعامل (β_1) وقيمة (X_1)، مما يسهم في القيمة الإجمالية ل (Y).

- β_2 : هو معامل (X_2)، (الضرائب ناقص الدعم على المنتجات بالأسعار الجارية للعملة المحلية) وهو يمثل التغير في المتغير التابع (Y) لتغير وحدة واحدة في (X_2)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، و ($\beta_2 X_2$) هو حاصل ضرب المعامل (β_2) وقيمة (X_2)، مما يسهم في القيمة الإجمالية ل (Y).

- β_3 : هو معامل (X_3)، (الضرائب على السلع والخدمات) (القيمة المضافة للصناعة والخدمات (%))، وهو يمثل التغير في المتغير التابع (Y) لتغير وحدة واحدة في (X_3)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، و ($\beta_3 X_3$) هو حاصل ضرب المعامل (β_3) وقيمة (X_3)، مما يسهم في القيمة الإجمالية ل (Y).

- β_4 : هو معامل (X_4)، (الضرائب على التجارة الدولية بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، وهو يمثل التغير في المتغير التابع (Y) لتغير وحدة واحدة في (X_4)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، و ($\beta_4 X_4$) هو حاصل ضرب المعامل (β_4) وقيمة (X_4)، مما يسهم في القيمة الإجمالية ل (Y).

- β_5 : هو معامل (X_5)، (الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، وهو يمثل التغير في المتغير التابع (Y) لتغير وحدة واحدة في (X_5)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، و ($\beta_5 X_5$) هو حاصل ضرب المعامل (β_5) وقيمة (X_5)، مما يسهم في القيمة الإجمالية ل (Y).

- β_6 : هو معامل (X_6)، (الضرائب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، وهو يمثل التغير في المتغير التابع (Y) لتغير وحدة واحدة في (X_6)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، و ($\beta_6 X_6$) هو حاصل ضرب المعامل (β_6) وقيمة (X_6)، مما يسهم في القيمة الإجمالية ل (Y) وبهذا فأن:

- X_1 : القيمة التقديرية لإيرادات الضرائب بالأسعار الجارية للعملة المحلية. X_2 : القيمة التقديرية للضرائب ناقص الدعم على المنتجات بالأسعار الجارية للعملة المحلية. X_3 : القيمة التقديرية للضرائب على السلع والخدمات (القيمة المضافة للصناعة والخدمات (%)). X_4 : القيمة التقديرية للضرائب على التجارة الدولية بالأسعار الجارية للعملة المحلية. X_5 : القيمة التقديرية للضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية بالأسعار الجارية للعملة المحلية. X_6 : القيمة التقديرية للضرائب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

3.2 تحليل وتفسير اختبارات نموذج قياس أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الأردن، يشكل تحليل وتفسير النموذج المصمم لقياس تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي

الاقتصادي، مرحلة أساسية ونهائية في هذه الدراسة، فبعد أن تم إنشاء بناء النموذج، نوجه الاهتمام، الآن، إلى تطبيق هذا النموذج على دراسات حالات محددة ومن ثم تفسير النتائج ويهدف هذا المبحث إلى تقديم فحص تفصيلي لكيفية (تأثير السياسات الضريبية على النمو الاقتصادي) في (الأردن). يقدم المشهد الاقتصادي في (الأردن)، الذي يتميز بمجموعة من التحديات والفرص الخاصة به، حالة قيمة أخرى للدراسة، وسيتم فحص نتائج النموذج الخاص بـ (الأردن) لفهم كيفية تحسين السياسات الضريبية لتعزيز النمو الاقتصادي في اقتصاد نام يتمتع بديناميكيات إقليمية فريدة من نوعها. وأخيراً، قمنا بإجراء تحليل مقارنة للنتائج المستخلصة من نموذج (الأردن)، يتيح لنا هذا النهج المقارن تحديد الأنماط المشتركة والاختلافات الكبيرة في كيفية تأثير (السياسات الضريبية على النمو الاقتصادي) عبر سياقات اقتصادية مختلفة، ومن خلال تجميع النتائج المستخلصة من دراسات الحالة المتنوعة هذه، فإننا نهدف إلى استخلاص استنتاجات أوسع حول العلاقة بين (السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي). ومن خلال التحليل الدقيق وتفسير نتائج وأثار النموذج يمكن تقديم رؤى قابلة للتنفيذ، فمن خلال فهم التأثيرات المحددة للسياسات الضريبية المختلفة في الأردن يمكن الإسهام في تطوير سياسات اقتصادية أكثر فعالية واستهدافاً

تعزز النمو المستدام، ولذلك فإنه يعد ضرورياً وأساسياً لترجمة النموذج النظري إلى تطبيقات عملية سياسية في العالم الحقيقي. لقد بلغ (متوسط الناتج المحلي الإجمالي)، وكما هو مبين في (الجدول رقم 1: الإحصاء الوصفي) حوالي (26.278) مليار دولار أمريكي، مع تباين كبير، (الانحراف المعياري) بلغ (13.419) مليار دولار أمريكي، عبر (21) مشاهدة، (سنة) وذلك من خلال الجدول رقم (9.3)، وبلغ (متوسط إيرادات الضرائب) حوالي (3.389) مليار وحدة عملة محلية، مع وجود (انحراف معياري)

جدول رقم (1)
الإحصاء الوصفي

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
GDP (current US\$)	2.6278E+10	1.32419E+10	21
Tax revenue (current LCU)	3389576959	1792559194	21
Taxes less subsidies on products (current LCU)	2406013533	1273348963	21
Taxes on goods and services (% value added of industry and services)	12.8529	1.85705	21
Taxes on international trade (current LCU)	302761814.2	32689530.27	21
Taxes on income, profits and capital gains (current LCU)	608687142.9	309178547.2	21
Taxes on goods and services (current LCU)	2036008810	956460909.6	21

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة؛ بناءً على نتائج الاختبارات برنامج (SPSS)، واستناداً على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

مرتفع، (1.793) مليار وحدة عملة محلية، يشير إلى تقلبات كبيرة في (إيرادات الضرائب) خلال فترة العينة، وتتمتع (الضرائب ناقص الدعم على المنتجات) بأعلى (متوسط) و (انحراف معياري)، مما يشير إلى وجود تباين كبير وقيم عالية في عمليات تحصيل الضرائب هذه، وتشكل (الضرائب على السلع والخدمات) حوالي (12.853%) من (القيمة المضافة للصناعة والخدمات)، مما يدل على تقلب منخفض نسبياً، وبلغ (متوسط الضرائب على التجارة الدولية) حوالي (30.276) مليون وحدة عملة محلية، مع تباين كبير مرة أخرى، وبلغ (متوسط الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية) حوالي (608.687) مليون وحدة عملة محلية، مع (انحراف معياري كبير) (309.178) مليون وحدة عملة محلية، وأخيراً، بلغ (متوسط الضرائب على السلع والخدمات بالقيمة المطلقة بالأسعار الجارية للعملة المحلية) حوالي (2.360) مليار وحدة عملة محلية، مع وجود تقلبات كبيرة وتكشف البيانات أن (الإيرادات الضريبية)، بشكل عام وعبر فئات محددة، تظهر تقلبات كبيرة، مما يشير إلى التقلبات الاقتصادية أو التغيرات في السياسات الضريبية خلال الفترة المرصودة. تشير قيمة معامل التحديد، (R-Square)، الموضحة في (الجدول رقم 2: إحصائيات النموذج) البالغة (0.840) إلى أن النموذج يفسر (84.0%) من التباين في الناتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول رقم (3) مما يشير إلى توافق قوي وتشير الإحصائية (41.082) مع (18) درجة حرية وقيمة (p) تبلغ (0.406) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير في البقايا حتى التأخر (18)، مما يعني توافقاً جيداً، وتقع معظم الارتباطات الذاتية المتبقية ضمن حدود الثقة، مما يشير إلى أن البقايا في الغالب غير مترابطة وتُظهر بعض حالات التأخير ارتباطاً ذاتياً كبيراً، مما يشير إلى مجالات محتملة لتحسين النموذج، وتتبع القيم المجهزة القيم المرصودة عن كثب مما يوضح أن النموذج يلتقط الاتجاه العام بشكل جيد وتشمل فترات الثقة بشكل عام القيم المرصودة. وبهذا يوفر النموذج أساساً متيناً للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي بناءً على متغيرات السياسة الضريبية مع وجود توازن جيد بين التعقيد وقابلية التفسير، وعلى الرغم من أن المجالات التي تحتاج إلى تحسين فإن الأداء الحالي للنموذج قوي ويقدم رؤى قيمة للعلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي.

جدول رقم (2)
إحصائيات النموذج

Model Statistics													
Model	Number of Predictors	Stationary R-squared	R-squared	Model Fit statistics					Ljung-Box Q(18)			Number of Outliers	
				RMSE	MAPE	MAE	MaxAPE	MaxAE	Normalized BIC	Statistics	DF		Sig.
GDP (current US\$): Model_1	2	.840	.998	565816927.1	1.791	398915413.7	7.806	995826371.0	41.082	18.770	18	406	0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة؛ بناءً على نتائج اختبارات برنامج (SPSS)، واستناداً على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

تشير نتائج نموذج التجانس الأسّي، الموضحة في (الجدول رقم: 3) أنه يعتمد بشكل كبير على أحدث قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات، نظراً لأن (Estimate: $\alpha=1.000$)، وتؤكد قيمة (t) العالية، (4.702)

والقيمة (p) المنخفضة جداً (Sig.=.000) على أن هذه المعلمة ذات دلالة إحصائية ويشير هذا إلى أنه في سياق توقعات (الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام هذا النموذج، فإن أحدث نقطة بيانات هي أفضل مؤشر

جدول رقم (3)
معلومات نموذج التجانس الأسّي

				Estimate	SE	t	Sig.
GDP (current US\$)- Model_1	GDP (current US\$)	No Transformation	Constant	982515964.0	208956988.7	4.702	.000
			Difference	1			
	Tax revenue (current LCU)	No Transformation	Numerator	-1146.174	322.167	-3.558	.003
			Lag 0				
			Lag 1	-1289.497	348.478	-3.700	.002
			Difference	1			
	Taxes less subsidies on products (current LCU)	No Transformation	Numerator	1619.432	453.644	3.570	.003
			Lag 0				
			Lag 1	1815.576	490.628	3.701	.002
			Difference	1			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة؛ بناءً على نتائج اختبارات برنامج (SPSS)، واستناداً على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

للقيمة التالية، بما يتماشى مع خصائص التنبؤ، ويوفر نموذج التجانس الأسّي أساساً قوياً للتنبؤ بـ (الناتج المحلي الإجمالي) بناءً على متغيرات (السياسة الضريبية) مع التوازن بين التعقيد وقابلية التفسير، وعلى الرغم من المجالات التي تحتاج إلى تحسين، فإن أداء النموذج جيد بشكل عام، حيث يلتقط الاتجاهات والأنماط الرئيسية في البيانات، ويمكن أن تركز التحسينات المستقبلية على تقليل أخطاء التنبؤ والتقاط أنماط إضافية لتعزيز دقة النموذج وموثوقيته. يبين (جدول تحليل التباين)، (ANOVA)، (جدول رقم: 4)، أن قيمة (F-Statistic)، التي تشير إلى قيمة (F) البالغة (7.725) إلى (نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج إلى التباين غير المفسر) تشير قيمة (F) الأعلى إلى ملاءمة أفضل للنموذج، ويبين (مستوى الأهمية)، (Sig.)، والقيمة (p) البالغة (0.001) إلى أن (نموذج الانحدار العام) ذو دلالة إحصائية، وهذا يعني أن هناك أدلة قوية ضد (الفرضية الصفريّة) (فرضية العدم)، (Null hypothesis)، التي تفترض أن جميع (معاملات الانحدار) تساوي الصفر، وبالتالي قبول (الفرضية البديلة)، (Alternative hypothesis)، ويؤكد (جدول تحليل التباين)، (ANOVA) أن نموذج الانحدار يفسر بشكل كبير التباين في الناتج المحلي الإجمالي (الدولار أمريكي الأمريكي الحالي) وتشير (F-Statistic) إلى أن النموذج يوفر ملاءمة أفضل بكثير من النموذج الذي لا يحتوي على تنبؤات وهذا يدعم إدراج التنبؤات المتعلقة بالضرائب في تفسير التباين في (الناتج المحلي الإجمالي) يمثل (الشكل البياني: 1)، نتائج تحليل السلاسل الزمنية (نموذج التنبؤ)، وتحديد (نموذج التجانس الأسّي) كما هو مطبق على بيانات (الناتج المحلي الإجمالي)، بالدولار الأمريكي الجاري ويمثل (الخط الأحمر)، (القيم الفعلية المرصودة للناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت)، هذه هي نقاط البيانات الحقيقية التي تم جمعها فيما يمثل (الخط الأزرق)، (القيم المجهزة التي ينتجها النموذج)، وهذه هي القيم التي تنبأ بها (نموذج التجانس الأسّي) بناءً على البيانات المرصودة، أما (حد التحكم العلوي)، (UCL)، (الخط المنقط الأرجواني)، فيمثل (الحد

جدول رقم (4)
جدول تحليل التباين ANOVA

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.502E+21	5	7.005E+20	2284.943	.000 ^b
	Residual	4.598E+18	15	3.066E+17		
	Total	3.507E+21	20			

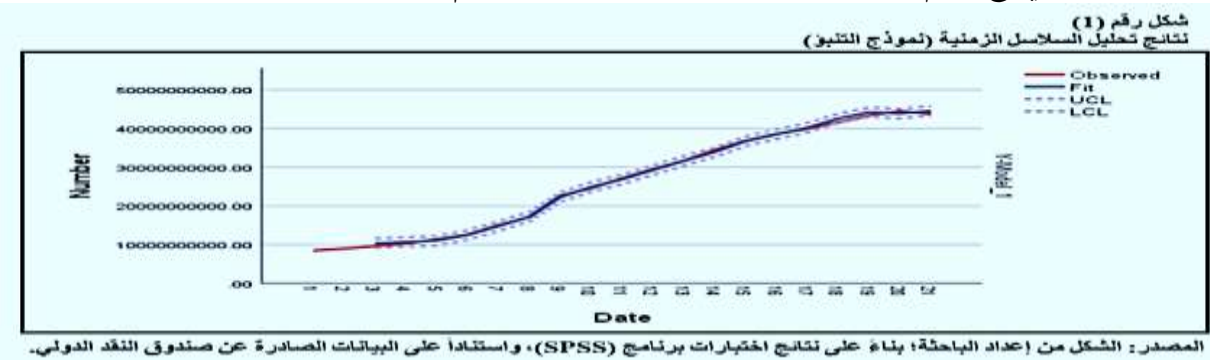
a. Dependent Variable: GDP (current US\$)

b. Predictors: (Constant), Taxes on goods and services (current LCU), Taxes on goods and services (% value added of industry and services), Taxes on international trade (current LCU), Taxes on income, profits and capital gains (current LCU), Tax revenue (current LCU)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة؛ بناءً على نتائج اختبارات برنامج (SPSS)، واستناداً على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

الأعلى للتحكم) والذي يتم تحديده عادة عند عدد معين من (الانحرافات المعيارية فوق القيم المجهزة)، ويشير إلى (الحد العلوي) الذي من المتوقع أن تقع ضمنه (القيم المرصودة بمستوى معين من الثقة)، أما (حد التحكم الأدنى)، (LCL)، (الخط المنقط الأرجواني)، فيمثل (الحد الأدنى للتحكم)، والذي يتم تحديده عادة عند عدد معين من (الانحرافات المعيارية أقل من القيم المجهزة) (الانحرافات المعيارية أقل من القيم المجهزة)، ويشير إلى (الحد الأدنى) الذي من المتوقع أن تقع ضمنه (القيم المرصودة بمستوى معين من الثقة). يوضح (الشكل

البياني رقم 1)، اتجاهها في بيانات الناتج المحلي الإجمالي المرصودة، والذي يحاول النموذج التقاطه والتنبؤ به يجب أن يتبع (خط الملاءمة)، أو (خط التوافق)، (الأزرق) الخط الملحوظ (الأحمر) عن كثب إذا كان النموذج دقيقاً، ويشير قرب (خط الملاءمة)، أو (خط التوافق)، إلى الخط المرصود إلى مدى جودة التقاط النموذج لاتجاهات البيانات الفعلية، في هذا الشكل البياني يتبع (خط الملاءمة)، أو (خط التوافق)، عموماً البيانات المرصودة عن كثب، مما يشير إلى أن النموذج يعمل بشكل جيد، وتوفر (حدود التحكم العلوية) (UCL) و (حدود التحكم السفلية) (LCL)، نطاقاً من المتوقع أن تقع ضمنه نقاط البيانات الفعلية بدرجة عالية من الثقة، وقد تشير الملاحظات خارج هذه الحدود إلى حالات شاذة أو مناطق لا يتناسب فيها النموذج بشكل جيد. وبالنظر إلى المناقشة السابقة ل نظراً لأن (Estimate = 1.000)، فمن المحتمل أن يستخدم النموذج أحدث ملاحظة كتنبؤات للفترة القادمة، وينعكس هذا النهج في المحاذاة الوثيقة ل (خط التوافق) مع (الخط الملحوظ)، على الرغم من أنه قد لا يتعامل مع التقلبات أو التحولات بشكل فعال مثل النماذج الأكثر تعقيداً، وبهذا؛ يصور (الشكل البياني رقم 1)، أداء "نموذج التجانس الأسّي" المطبق على (بيانات الناتج المحلي الإجمالي)، ويتم تقييم ملاءمة النموذج من خلال مقارنة القيم المجهزة (الخط الأزرق) بالقيم المرصودة (الخط الأحمر)، مع توفير حدود التحكم العلوية والسفلية سياقاً لنطاق الاختلاف المتوقع، ويبدو أن النموذج يناسب البيانات جيداً، ويتتبع القيم المرصودة عن كثب، وتشير حدود التحكم إلى نطاق ثقة معقول للتنبؤات.



الاستنتاجات

1- تمثل السياسة الضريبية عنصراً حاسماً في الإطار الاقتصادي للدولة، حيث تدمج الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج ولوائح منظم، ويؤكد تعريف السياسة الضريبية ونطاقها دورها كأداة استراتيجية لتخصيص الموارد، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية. وهي تعمل ضمن إطار أوسع للسياسة المالية، وتؤثر على الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق أهداف تنموية محددة، وتستلزم تعقيدات السياسة الضريبية وتربطها بمواءمة متماسكة مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والتخفيف من العواقب غير المقصودة. 2- إن مفهوم السياسة الضريبية متجذر في الإطار الأوسع للسياسة المالية، مع التركيز بشكل أساسي على توليد الإيرادات للدولة لتمويل النفقات العامة، ومع ذلك، فإن السياسة الضريبية الحديثة تتجاوز مجرد توليد الإيرادات وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد الأهداف المالية للسياسة الضريبية حاسمة للحفاظ على عمليات الدولة وخدماتها، بينما تركز الأهداف الاقتصادية على تعزيز النمو والاستقرار والاستثمار. تهدف الأهداف الاجتماعية إلى ضمان العدالة والإنصاف في توزيع الأعباء والمزايا الضريبية، ومعالجة قضايا مثل الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية. تعكس الأهداف السياسية تأثير الأنظمة والعلاقات السياسية السائدة على السياسات الضريبية وتنفيذها.

3- تواجه البلدان النامية تحديات وفرصاً فريدة في صياغة وتنفيذ السياسات الضريبية، وتشمل هذه القضايا الهيكلية والقدرات الإدارية المحدودة، وتمثل السياسة الضريبية في البلدان النامية تحدياً متعدد الأوجه يتطلب فهماً دقيقاً لسياقاتها الاقتصادية والاجتماعية الفريدة، وتتميز البلدان النامية بمستويات دخل منخفضة، ومحدودية التقدم التكنولوجي، وقطاعات زراعية كبيرة، مما يؤدي إلى تعقيد تحصيل الضرائب وتنفيذ السياسات، وأن تعقيد التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية ينبع من غياب معيار مقبول عالمياً، حيث تقدم منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معايير وتصنيفات مختلفة.

4- تواجه الأنظمة الضريبية في البلدان النامية العديد من التحديات المتأصلة، بما في ذلك انخفاض معدل خصم

الضرائب، والاعتماد على الضرائب غير المباشرة، وانخفاض أهمية الضرائب المباشرة، فضلاً عن أن كفاءة الإدارة الضريبية والوعي العام بالالتزامات الضريبية غالباً ما تكون منخفضة، مما يزيد من عرقلة التنفيذ الفاعل للسياسة الضريبية، كما تواجه البلدان النامية تحديات كبيرة في تعظيم الإيرادات الضريبية، وتشمل هذه العوامل التردد السياسي، والضغط الخارجي من الشركات المتعددة الجنسيات والمعاهدات الدولية ويؤدي الاقتصاد السياسي الداخلي ونقص البنية التحتية إلى تفاقم هذه التحديات.

5- يمكن أن تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة إلى تشويه النمو الاقتصادي من خلال تقليل حوافز الاستثمار والمخاطر، وعلى العكس من ذلك، قد تؤدي معدلات الضرائب المنخفضة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي ولكنها تفشل في توليد إيرادات كافية. ويشكل تحقيق التوازن بين السياسة الضريبية لتعزيز النمو مع ضمان الإيرادات

6- تشمل المجالات الرئيسية للإصلاح الضريبي (توسيع القاعدة الضريبية من خلال تقديم أنواع جديدة من الضرائب وتحسين كفاءة النظام لتغطية الفئات غير الخاضعة للضريبة سابقاً، وترشيد معدلات الضرائب عن طريق تقليل الفروق بين معدلات الضرائب لتقليل التهرب الضريبي وتجنبه، والتنسيق بين الضرائب المختلفة بالتأكد من أن الإصلاحات في نوع واحد من الضرائب لا تؤثر سلباً على الأنواع الأخرى، وتحسين إدارة الضرائب من خلال تعزيز كفاءة إدارة الضرائب لزيادة امتثال دافعي الضرائب وتقليل تكاليف التحصيل).

7- تتضمن الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي في البلدان النامية مجموعة من الأهداف التي تتمثل في (الأهداف المالية عن طريق رفع الإيرادات لتمويل الإنفاق العام والمشاريع التنموية، والأهداف الاجتماعية المتمثلة في الحد من التفاوت في الدخل وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية، والأهداف الاقتصادية التي تتضمن تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وضبط الاستهلاك وتنظيم الإنتاج الوطني).

المقترحات

1- العمل على تحقيق التكامل مع السياسات الاقتصادية الشاملة بالتأكد من تطوير السياسات الضريبية وتنفيذها جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة النقدية والإنفاق العام والأطر التنظيمية، ويعزز هذا النهج الشامل تماسك السياسات وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

2- تعظيم القدرة على التكيف مع الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعرف على الطبيعة الديناميكية للظروف الاجتماعية والاقتصادية وتعديل السياسات الضريبية وفقاً لذلك. وتسمح المرونة في تصميم السياسات بالاستجابة للتحديات والفرص الناشئة ضمن السياق الوطني والعالمي.

3- تعزيز العدالة والإنصاف بإعطاء الأولوية للتدابير التي تعزز التوزيع العادل للأعباء والمزايا الضريبية بين مختلف شرائح المجتمع، وتنفيذ هياكل ضريبية تصاعدية وحوافز موجهة للحد من الفوارق وتعزيز التماسك الاجتماعي.

4- تدعيم الشفافية في إدارة الضرائب وعمليات صنع السياسات لبناء ثقة الجمهور والامتثال، وإنشاء قنوات اتصال واضحة لتثقيف دافعي الضرائب حول مبررات السياسات الضريبية وتأثيرها.

5- بناء القدرات وتعزيز المؤسسي بالعمل على الاستثمار في بناء قدرات السلطات، كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر.

6- استخدام الحوافز والامتيازات الضريبية بشكل استراتيجي لتحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، وينبغي أن تركز السياسات على القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية وقدرات كبيرة على توليد فرص العمل.

7- إجراء إصلاحات ضريبية شاملة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتبسيط الهياكل الضريبية، وتعزيز تعبئة الإيرادات. وينبغي للإصلاحات أن تعالج نقاط الضعف الهيكلية وأن تهدف إلى إقامة نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة.

8- مراجعة السياسات الضريبية وتقييمها بانتظام لضمان بقائها ملائمة وفعالة، ويمكن لآليات التغذية الراجعة وتقييمات الأثر أن تساعد في تحديد مجالات التحسين والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

9- التعاون مع المنظمات الدولية لتبني أفضل الممارسات والحصول على المساعدة الفنية في صياغة السياسات الضريبية وإدارتها، والمشاركة في المبادرات العالمية لمكافحة التهرب الضريبي وتحسين الشفافية في المعاملات المالية الدولية.

10- الاستفادة من التكنولوجيا لتبسيط عمليات تحصيل الضرائب وتحسين الدقة وتقليل التكاليف الإدارية، استخدام المنصات الرقمية لمراقبة المعاملات وتعزيز جمع البيانات لاتخاذ قرارات سياسية أفضل.

REFERENCES

المصادر

1. صطفى وائل مصطفى أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (2000-2015)، 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2013)، 2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.
3. مشري حم الحبيب، السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
4. مؤيد ساطي جودت حمدالله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
5. برزوق حمزة، السياسة الضريبية: دراسة حالة قبضة الضرائب عين النوصي مستغانم، 2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر.
6. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، 2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، الجزائر.
7. عباس خضرة، بختي خديجة، السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2000-2019)، 2022، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
8. أحمد سليمان ياسين الصفار، السياسة الضريبية في البدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق، 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
9. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2010)، 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
10. علاء حسين مؤنس العبودي، تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (1990-2010)، 2015، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد.
11. أمين عبدالله محمود محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، 2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.
12. عبدالهادي مختار، الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، 2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد.
13. فادي إسماعيل محمد الوادية، دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار، 2018، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
- 14-عبدالقادر علي سالم أبو غفة، العدالة الضريبية من منظور القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، مجلة البحوث القانونية، العدد (11)، كلية القانون- الخمس، 2020، جامعة المرقب، الجزائر.
- 15-محمود حمدان، خولة حسين، مروة ضياء إبراهيم، الخصخصة والنظام الضريبي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (2)، العدد (7)، 2011، جامعة بغداد، بغداد.
- 16-حيدر فاضل كاظم، عمرو هشام محمد، علاء الدين برع جواد، السياسة الضريبية في العراق المعوقات والمعالجات دراسة مقارنة، Route Educational & Soucil Science Journal, Volume (6)(8), 2019.

- 17-أحمد عبدالصبور الدجاوي، مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية، مجلة الميزان، 2018، وزارة العدل، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.
- 18-زواش زهير، محاضرات في المالية العامة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة- عبد الحميد مهدي، الجزائر.
- 19-هاشم محمد العركوب، محمد سامي، الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة (2002-1980)، بحث مستل من رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- 20-شكري رجب العشماوي، السياسة الضريبية المستدامة، الجزء الثاني، المراجعة والاعتماد: أمانة سالم الجابري قسم الدراسات والسياسة المالية، دراسة شهر فبراير، 2023، الجزائر.
- 21-غنام علي، خالد علي، عمر غنام، دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنظمة العربية ANND 2019، شبكات المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- 22-محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادي والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد (19) العدد (2)، 2003، دمشق.
- 23-شامية الخطيب، خالد شحادة، أحمد زاهر، أسس المالية العامة، 2003، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- 24-يعقوب الشوملي، البعد النظري والايديولوجي للسياسة الضريبية، 2016، بلا جهة نشر، 2023، عمان.
- 25-عزاوي طاقة، هدى محمد، اقتصاديات المالية العامة، 2007، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر- والتوزيع والطباعة، عمان.
- 26-سعود جايد العامري، وعقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، 2020، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 27-زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، 2012 الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- 28-أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، 2015، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان.
- 29-Abu-Lila, Z., & Abu-Dieyeh, M., Tax policy and economic growth in Jordan: An empirical analysis, International Journal of Economics and Finance, 12(3), 2020.
- 30-Gordon, Roger H. Gordon, Overview of Tac policy Developing Countries, 2009, Initiative for policy Dialogue Working paper Series, October.
- 31-World Bank (WB), Metadata Glossary- Revenue, excluding grants (current LCU), 2024, Retrieved from [World Bank DataBank](https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/GC.TAX.TOTL.CN).
- 32-Blanchard, O., & Johnson, D. R., Macroeconomics, 2017, 7th ed., Pearson.
- 33-Eurostat, European System of Accounts: ESA 2010, 2020, Eurostat Methodologies and Working Papers, Luxembourg.
- 34-Francis Chittenden, Hilary Foster, 2008, Discusslon PAPER/ Perspectives on Fair Tax.
- 35-Harrigan, J., El-Said, H., & Wang, C., The Political Economy of Arab Food Sovereignty, 2018, Palgrave Macmillan.
- 36-Mankiw, N. G., Principles of Economics, 2020, 9th ed., Cengage Learning.
- 37-Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Understanding Economic Statistics: An OECD Perspective. OECD Publishing, Paris.

- 38-Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D., Economics, 2010, 19th ed., McGraw-Hill Education.
- 39-Tanzi, Zer, Vito Tanzi, Howell Zee, Tax policy for Developing Countries, 2001, <http://www.imf.org>.
- 40-Index Mundi, Tax revenue (current LCU) by Country, 2019, Retrieved from [IndexMundi](<https://www.indexmundi.com/facts/indicators/GC.TAX.TOTL.C>)
- 41-International Monetary Fund (IMF). (2014). Government Finance Statistics Manual 2014. International Monetary Fund, Washington, D.C..
- 42-International Monetary Fund (IMF), Jordan: Article IV Consultation and Request for an Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility. 2019, Retrieved from IMF.
- 43-International Monetary Fund, Government Finance Statistics Yearbook, 2019, Retrieved from [IndexMundiSeychelles](<https://www.indexmundi.com/facts/seychelles/tax-revenue>)
- 44-Mills, Linmea Mills, Barries to increasing tax revenue in v developing countries, 2017, Helpdesk Report/ K4 D/ Knowledge, evidence and Learning for development.
- 45-Ministry of Finance Jordan, Annual report on tax revenues and tax policy, 2021, Retrieved from Ministry of Finance Jordan
- 46-United Nations, European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, World Bank, System of National Accounts 2008, 2009, United Nations, New York.